تزايد معدل الإعالة وتواضع أداء الاقتصاد الكلي أبرز التحديات التي تواجه اليمن

الثورة الاقتصادي/
عبدالله الخولاني

حذرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من تزايد معدل الإعالة في المجتمع اليمني اثر انخفاض استيعاب الأيادي العاملة في الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كل من القطاع الخاص والقطاع العام على السواء من جهة وارتفاع العرض من القوى العاملة بصورة تفوق الطلب بعدة أضعاف،في حين دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة لإعادة النظر في حوافز الاستثمار، مع ربط سياسة الحوافز والإعفاءات (الضرائب- شروط الائتمان- التأمينات الاجتماعية) بمستوى التشغيل في البلد.

وأكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠٠٩ م ، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمانا لاستدامته،وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وتظهر الاتجاهات المستقبلية لحجم قوة العمل ازدياد معدل الإعالة في المجتمع اليمني حيث بلغ إجمالي قوة العمل حوالي ٤,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠م ويتوقع أن تصل إلى ١٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م وبمعدل مشاركة تبلغ ٣٥٪ بينما يشك السكان غير النشطين اقتصاديا ٥,١ مليون نسمة والسكان الدارسين ١,٨ مليون نسمة، كما أن اتجاهات عرض القوى العاملة تتوقع أن يرتفع إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل اليمني من مختلف المخرجات التعليمية من ٢٢٨ ألفاً عام ٢٠١٠م إلى ٣٧٩ ألف عامل في ٢٠٣٠م مما يعني ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل لاستيعاب هذه الأعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي.

وانتقد التقرير تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتي أرجعها إلى أسباب داخلية، اقتصادية وسياسية، تتمثل بصورة رئيسية في تزايد الإيرادات النفطية، حيث أدى تزايد الإيرادات النفطية خلال معظم سنوات إلى تحقيق فوائض نسبية أو عجوزات مقبولة في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وكذلك في تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، بحيث تمكنت الحكومة اليمنية من الالتزام الدقيق بسداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها، والحفاظ على الرصيد القائم للمديونية الخارجية عند مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ساهم من ناحية في عدم اتخاذ إجراءات جدية لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات المختلفة، وخاصة الإصلاحات المالية والنقدية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ومن ناحية أخرى انتفاء عدم الحاجة للدخول في اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي انخفض حماس الحكومة والتزامها الجاد بمواصلة برنامج التصحيح والانتقال إلى برنامج إصلاح حقيقي.

وخلص التقرير الى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، بحيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمل دور القطاع الآخر. كما أن نقاط القوة في قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر. إن الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا تعكس فحسب أهمية ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وإنما - وهذا هو المهم- وجود إمكانيات متاحة وفرص كبيرة وواسعة للقطاع الخاص تمكنه من المساهمة، إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة والمناخ الملائم، بدور أكبر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر.

دراسة: قطاع البناء والتشييد يعد من القطاعات التي يجب أن تقود عملية النمو

خاص / الثورة

أوضحت دراسة رسمية أن قطاع البناء والتشييد الذي يعد من القطاعات التي يجب أن تقود عملية النمو في القطاعات الأخرى .

وأشارت الى أن هذا القطاع حقق نموا متواضعا بلغ حوالي ٤,٨٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧م -٢٠٠٩م، نتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء وخصوصاً مادة الحديد وما ترتب على ذلك من إحجام أغلب المستثمرين عن القيام بعمليات البناء.

ولا يزال قطاع الإنشاءات من القطاعات الواعدة في مجال الاستثمار ، وذلك نظرا لأن اليمن من الدول ذات الحداثة في مجال التنمية الاقتصادية .

وتشير الدراسة إلى أن هناك فرصاً كبيرة للاستثمار في مجال الإنشاءات من أهمها الاستثمار في مجال تمويل المساكن حيث يلاحظ أن هناك طلباً كبيراً على السكن يمكن أن يكون ذلك الطلب فرصة للبنوك للاستثمار في مجال إنشاء المساكن بشكل عام ، والملاحظ من خلال الإحصائيات أن استثمارات البنوك في المجال العقاري محدود جداً إذ لا تشكل القروض المقدمة من البنوك لقطاع الإنشاءات سوى (٧,١٠٪) من حجم قروضها، وهي نسبة متواضعة بالقياس إلى حجم الطلب على السكن يمكن للبنوك الاستثمار في مجال بناء المدن السكنية والتي تلاقي رواجاً كبيراً خاصة وأن هناك تجارب لبعض البنوك في هذا المجال ، مثل بنك الإسكان وبنك سبأ الإسلامي ، ويمكن أن تدخل البنوك في محفظة استثمارية عقارية واحدة في مجال المدن السكنية .

كما أن هناك فرصة أيضاً في بناء المساكن الشعبية لذوي الدخول المحدودة . وفي مجال إنشاء الأبراج السكنية والمكاتب التجارية يمكن للبنوك أن تستثمر في هذا المجال ، ويمكن للبنوك الاستفادة في مجال الاستثمار العقاري من الدول المجاورة خاصة دول الخليج العربي .

وبينت الدراسة أن هناك فرصة للبنوك للدخول في اتفاقيات مع الجهات الحكومية لبناء المدن السكنية للعاملين في تلك الجهات بضمانة الحكومة ، وعن طريق استقطاع جزء من رواتبهم ، وهذه السياسة معمول بها في كثير من الدول .

انخفاض إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر فبراير ٢٠١١م

خاص/«الثورة الاقتصادي»

□ انخفض إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر فبراير ٢٠١١ م بمقدار ٤٧,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٢,٤٪ ليصل إلى تريليون و٩٠٣,٤ مليار ريال مقابل ارتفاع مقداره ١٧,٢ مليار ريال ونسبته ٠,٩٪ في شهر يناير ٢٠١١م .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية ارتفعت بنحو ٢٠٠ مليار منذ فبراير ٢٠١٠ م حيث كانت الميزانية تصل إلى تريليون و٧٠٠ مليار ريال .

ويمثل الاستقرار النقدي أحد أهم متطلبات الاستقرار الاقتصادي العام وقد اتسمت الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية وموجة تداعياتها بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ، وذلك من خلال تحقيق قدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية من جهة وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، خصوصا ما يتعلق بالسعر التأشيري الأدنى للفائدة على ودائع الريال عند ١٣ ٪ ، وظلت الفائدة على الريال مرتفعة بالمقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى ، كما أن الفائدة على الريال لازالت عند مستويات مقبولة ، وحرص البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف بغرض المحافظة على استقرار أسعار الصرف وامتصاص فائض السيولة .

وبين تقرير حكومي أن البنك المركزي اتخذ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ مزيدا من الإجراءات التي ترفع من فعالية السياسة النقدية وتقوية أداء القطاع المصرفي أهمها إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية صدر القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وإصدار المنشور الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إدارة مخاطر السيولة وكذا إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩ بالإضافة إلى تعديل قانوني المصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر و إدخال نظام متطور للمخاطر المصرفية الهدف منه معرفة حركة القروض المقدمة من البنوك ، حيث يتيح هذا النظام معرفة حركة المقترض في كل البنوك ومدى سلامة موقفه المالي والالتزامات المترتبة عليه فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي اليمني والسماح للبنوك الخارجية بالدخول إلى السوق المصرفية اليمنية على أن تكون ذات تصنيف عالي ومأمون في إطار سياسات الانفتاح على المنافسة المصرفية .

كما واصلت البنوك التجارية والإسلامية جهودها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية وخاصة الصيرفة الالكترونية ورفع كفاءة الأداء وتعزيز قدراتها التنافسية الإقليمية والدولية علاوة على تحسين طرق تسويق خدماتها وسعت البنوك التجارية والإسلامية إلى تطوير كفاءة العاملين من خلال زيادة الإنفاق في مجالات تنمية الموارد البشرية في جميع المستويات الإدارية.

هيئة المواصفات تحصل على شهادة العضوية من الجمعية الأمريكية للفحص والمواد

كتب/ عبدالله محمد

تسلّمت بلادنا ممثلة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة من الجمعية الأمريكية الدولية للفحص والمواد شهادة العضوية اعتباراً من شهر مايو ٢٠١١م ,وأشار الأخ وليد عبدالرحمن عثمان - مدير عام الهيئة إلى أن حصول الهيئة على الشهادة العضوية ياتي تتويجاً للاتفاق الذي تم نهاية العام الماضي ٢٠١٠م بين الهيئة والجمعية ,مؤكداً أن حصول الهيئة على العضوية سيعمل على دعم الاحتياجات في تطوير المواصفات الوطنية اليمنية في مختلف قطاعات الإنتاج المحلي ,وزيادة فرص التصدير والوصول إلى أسواق جديدة وزيادة القدرات التنافسية للصناعات الوطنية.

مضيفاً بأن حصول الهيئة على العضوية في هذه الجمعية هو نتيجة لما تقوم به من جهود في سبيل الاندماج مع عدد من الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بنشاط التقييس بما يمكن بلادنا من المشاركة الفاعلة في عمليات إعداد وتبني المواصفات وأنشطة التقييس بشكل عام ,الأمر الذي يساعد على الأخذ بعين الاعتبار حاجات ومتطلبات القطاع الصناعي في بلادنا عند إعداد المواصفات الدولية.

يشار إلى أن الجمعية الأمريكية التي تعمل في مجال البحث والتطوير واختبار المنتجات وأنظمة الجودة قد تأسست في عام ١٨٩٨م وتضم في عضويتها أكثر من ٣٠٠٠٠ من الخبراء التقنيين من ١٣٥ بلدا حول العالم.

السعودية تستبعد احتمال رفع سقف إنتاج أوبك

الثورة الاقتصادي / متابعات

□ استبعد علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي في مقابلة لقناة الاقتصادية استبعد احتمال رفع سقف إنتاج النفط مشيرا إلى أن قرارا مثل هذا سيتم اتخاذه عند اجتماع وزراء منظمة أوبك بعد استعراضهم لأوضاع السوق.

وأكد النعيمي أن المملكة السعودية تسعى لاستقرار سوق النفط الدولية من حيث توازن العرض والطلب، واستقرار المخزون التجاري عند مستوياته المعتادة، مشيرا إلى أن السعودية ستعمل بالتنسيق مع بقية دول المنظمة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

ويجتمع وزراء النفط للدول أعضاء منظمة أوبك هذا الأسبوع لبحث مسألة زيادة إمدادات النفط في مسعى لدعم نمو الاقتصاد العالمي عن طريق خفض أسعار الخام إلى أقل من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد.

مصر والأردن يبحثان تعديل اتفاقية الغاز

الثورة الاقتصادي / متابعات

□ قال خالد طوقان وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني إن وفدا مصريا سيزور المملكة الاثنين المقبل لبحث تفاصيل اتفاقية الغاز بين البلدين.

وقال طوقان في تصريحات صحفية إن "الوفد سيبحث مع مسئولين أردنيين الاثنين المقبل اتفاقية الغاز بين مصر والأردن وتفاصيلها والأسعار والكميات".

وأضاف طوقان أن "اللجنة الفنية المخولة بالتفاوض ستضع أمام مجلس الوزراء ملخص المفاوضات لإقرارها".

من جهة أخرى قال مصدر أردني الشهر الماضي إن مصر تطالب الأردن بتوقيع اتفاق جديد يتم خلاله رفع أسعار الغاز المصري قبل استئناف ضخ إمداداته إلى المملكة المقطوعة منذ نهاية أبريل الماضي.

ويشار في هذا السياق إلى أن الأردن وقع اتفاقا مع مصر في ٢٠٠٢ ساري المفعول حتى العام ٢٠١٦ على أن يتم إعادة التفاوض على السعر الجديد بعد هذه الفترة وتطبيقه اعتباراً من عام ٢٠١٩، بحسب المسئول الذي شارك في تلك المفاوضات.

وكان الأردن يحصل على سعر مخفض بنحو ثلاثة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بينما كانت تباع في السوق العالمية بسعر ٦ إلى ٧ دولارات.

ألمانيا تعلق عمل محطات الطاقة النووية ٣ أشهر

الثورة الاقتصادي / متابعات

أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن اتخاذ قرار بتعليق عمل محطات الطاقة النووية في البلاد لمدة ثلاثة أشهر يتم خلالها اختبار معايير أمان المنشآت المذكورة. يأتي ذلك تحسبا لوقوع كوارث شبيهة بما شهدته اليابان في الآونة الأخيرة، وتجاوبا مع تظاهرات الاحتجاج، التي ينظمها المدافعون عن البيئة.

فيما أعلن وزير البيئة نوربرت ريتغن أن محطتين تم بناؤهما في سبعينات القرن الماضي سيتم إغلاقهما تماما بصرف النظر عن تطبيق قرار تعليق العمل لمدة ثلاثة أشهر. يذكر أن المحطات الكهرذرية تؤمن اثنين وعشرين في المائة من استهلاك ألمانيا من الطاقة الكهربائية.

معضلة الخضروات لن تفسد علاقات روسيا والاتحاد الأوروبي

الثورة الاقتصادي / متابعات

□ شكك فلاديمير تشيجوف، مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي في أن روسيا والاتحاد سيركزان خلال قمتهما في نيجني نوفغورود في الفترة ٩ - ١٠ يونيو على موضوع الإصابات في أوروبا بيكتريا " أي كولاي" لدى تناول الخضروات.

وقال في حديث تلفزيوني أمس: "اعتقد انه لدى قادة روسيا والاتحاد الأوروبي مواضيع أهم من مصير هذه البكتيريا".

وقد فرضت روسيا اعتبارا من الخميس الماضي ٢ يونيو حظرا على استيراد الخضروات الطازجة من بلدان الاتحاد الأوروبي. والسبب يعود إلى انتشار المرض المعوي في أوروبا، وبالمرتبة الأولى في ألمانيا. وبعد هذا القرار أصدرت لجنة الاتحاد الأوروبي عددا من التصريحات.

حيث أعلن فرناندو فاليسويلا، ممثل الاتحاد الأوروبي في موسكو، إن حظر روسيا استيراد كافة أنواع الخضروات من كافة بلدان الاتحاد، يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تعتزم روسيا الانضمام اليها في المستقبل القريب.

وأكد تشيجوف من جانبه، ان قواعد منظمة التجارة العالمية تتضمن بشكل دقيق إمكانيات الحظر، مثل الحظر على استيراد الخضروات من الاتحاد الأوروبي، في حالة تهديدها حياة المواطنين. وقال إن "رد فعل الاتحاد الأوروبي حول عدم تناسب الإجراءات التي فرضتها روسيا، يبدو غريبا وغامضا. ونستوعب أن المزارعين يتكبدون أضرارا، إلا أن الخسائر المالية ليست بمستوى حياة المواطنين".

وسجلت حتى الآن إصابات بعدوى بكتيريا "أي كولاي" النزفية لدى ٢٣٠٠ شخص في ١٣ بلدا أوروبيا ، وتوفي حتى الآن ٢٢ شخصا.

ويعول تشيجوف على ان تنتهي هذه القصة قبل انعقاد القمة، وعلى أن تتوفر الإيضاحات المطلوبة.

توقعات بتراجع النمو الاقتصادي في أفريقيا إلى ٣,٧٪

الثورة الاقتصادي / متابعات

□ توقع البنك الإفريقي للتنمية أمس إن من المرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي في أفريقيا إلى ٣,٧ في المائة في ٢٠١١ من ٤,٩ في المائة في ٢٠١٠ بفعل الاضطرابات السياسية وتغيير الأنظمة في شمال أفريقيا.

وقال البنك في توقعاته الاقتصادية السنوية "تضغط أوضاع خطيرة غير مواتية على زخم النمو في ٢٠١١ وبصفة خاصة الأحداث السياسية في شمال أفريقيا وارتفاع أسعار الأغذية والوقود.

"كان الربع الأول من ٢٠١١ من الفترات الأكثر تقلبا في تاريخ أفريقيا."

وأطاحت مصر وتونس برئيسيهما هذا العام واندلعت احتجاجات سياسية في دول أخرى في شمال أفريقيا وتورطت حكومات غربية في الصراع في ليبيا.

وقال البنك إن من المرجح أن تعاني منطقة شمال أفريقيا من أفدح الأضرار متوقعا تباطؤ النمو بحده هناك إلى ٠,٧ في المائة في ٢٠١١ من ٤,٦ في المائة في ٢٠١٠ قبل أن يرتفع مجددا ليتجاوز خمسة في المائة في ٢٠١٢.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في أفريقيا إلى ٥,٨ في المائة في ٢٠١٢ لكن هناك مخاطر من تأثير الزلزال والأزمة النووية في اليابان والحرب الأهلية في ليبيا وتأثيرات صراع ما بعد الانتخابات في ساحل العاج.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد شرق أفريقيا ٦,٧ في المائة هذا العام من ٦,٢ في المائة في ٢٠١٠ لكن من المرجح أن يتراجع النمو في غرب أفريقيا إلى ستة في المائة من ٦,٧ في المائة نظرا للصراع في ساحل العاج.

ومن المنتظر هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا إلى ٥٠-٥٢ مليار دولار في ٢٠١٠ من ٥٩ مليار دولار في ٢٠٠٩ و٧٢ مليار دولار في ٢٠٠٨.

وقال البنك الأفريقي للتنمية ان الدول المصدرة للنفط تشكل ٧٥ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما تعد الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا.

وتدعم أسعار النفط المرتفعة النمو في الدول المصدرة للسلع الأولية مثل الجزائر وأنجولا ونيجيريا والسودان.

لكن ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة يدفع التضخم للارتفاع حيث يتوقع البنك أن يصل متوسط التضخم في أفريقيا إلى ٨,٤ في المائة في ٢٠١١ و٧,٤ في ٢٠١٢ من ٧,٧ في المائة في ٢٠١٠م.

ومن المتوقع زيادة متوسط العجز المالي لأفريقيا في ٢٠١١ إلى نحو أربعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكنه سيتراجع مجددا إلى أعلى قليلا من ثلاثة في المائة في ٢٠١٢م.

وحذر التقرير الحكومات من استخدام إيرادات النفط أو موارد أخرى لتحفيز الإنفاق مما قد أن يدفع التضخم للصعود وأوصى باستخدام صناديق الثروة السيادية للحفاظ على الثروة للأجيال المستقبلية.

إعداد/
منصور شايع